

المنتج

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

التاريخ

تم تطوير مؤشر الحكم الحضري كأداة تأييد وتطوير للقدرة تحت مظلة الحملة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الخاص بالحكم الحضري. وقد تم تحديد الحكم الحضري الرشيد والمؤشرات عبر التشاورات مع هيئات الأمم المتحدة المتعددة ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المفوضية السامية لحقوق اللاجئين، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة واليونيسيف، من اجتماعات مجموعة الخبراء وعبر إسهامات من المختصين المحليين المشاركين في الاختبارات الميدانية.

الأهداف

إن مؤشر الحكم الحضري (المؤشر) هو أداة تقييم ذاتي لسلطات المدن والسلطات المحلية التي يمكن أن تساعد في بدء حوار مع نطاق أوسع من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين - الذين ينتمون للمجتمع المدني والقطاع الخاص- حول أولويات التنمية. على المستوى الشامل، يهدف المؤشر إلى إثبات أهمية الحكم الحضري الرشيد في تحقيق الأهداف التنموية العريضة (أهداف التنمية الألفية) وتلك الموجودة في أجندة المواطن (أي تقديم الملجأ الملائم للجميع وتشجيع التنمية الحضرية المستدامة).

قابلية التطبيق

- يطبق مؤشر الحكم الحضري في تلك السياقات الحضرية حيث للحكومة المحلية الرغبة والقدرة على أخذ دور الريادة في هذه الممارسة. ومن الممكن استخدامه في الأوضاع حيث المجتمع المدني قوي ونشط أو ضعيف. في الحالة الأولى، يمكن استخدامه لبناء وزيادة العلاقات والصلة المتبادلة والثقة بين الحكومة المحلية والمجتمع المدني. وحيث يكون المجتمع المدني ضعيف، يمكن لهذا المؤشر تشجيع مشاركة المجتمع المحلي وتعزيز صوت المنظمات المرتكزة عليه.
- وهو يتخذ مستوى واقيا من القدرة الفنية في المدينة (إما ضمن البلدية أو في المجتمع المدني) لتشغيل المؤشر. إضافة إلى أنه مبني على الافتراض بأن المساهمين مهتمين وراغبين في تخصيص الوقت واقتسام المعلومات من أجل تحسين الحكم الحضري.

أنواع ومصادر البيانات المستخدمة

يستخدم هذا المؤشر البيانات المتاحة علنا من مصادر موضوعية أساسا: إحصائيات وتشريعات المدن والتشريعات الوطنية والبيانات الإدارية المتوفرة حول السكان والميزانيات والإجراءات. يتم تحويل جميع المعلومات إلى بيانات كمية من نوعين: أرقام فردية (يعبر عنها بالمتوسط والمعدلات والنسب المئوية)، والمتغيرات الثنائية (يعبر عن نعم/لا بتقييمات 1/0).

المنهجية

يتألف هذا المؤشر من 25 مؤشر آخر مجمعة تحت أربعة أفكار تطابق مبادئ الحكم الحضري الأساسي-الفعالية، الإنصاف، المشاركة والمساءلة (انظر جدول 1). يتم تطبيع البيانات من كل مؤشر (تمنح قيمة بين 0 و1) وتوزن قبل تجميعها في 4 مؤشرات فرعية. إن المؤشر هو متوسط القيم للمؤشرات الفرعية الأربعة. تركز طريقة المؤشر على عمليات صنع القرار الحضري، وآليات ومؤسسات يعبر من خلالها مختلف المساهمين عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويحلون خلافاتهم. وتركز المؤشرات كذلك على نوعية العلاقات بين المساهمين الأساسيين على المستوى المحلي. يؤيد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبقوة استخدام الطرق التشاركية لتحديد، جمع وتحليل المؤشرات على المستوى المحلي. يتم تجميع البيانات حول المؤشرات عبر اجتماع للمساهمين حيث يتواجد جميع المؤشرين الحضريين الأساسيين. إن جمع البيانات التشاركية لا يعمل فقط على تعزيز الوصول للبيانات والمعلومات، بل يضمن الملكية الجماعية للنتائج ويرسي الأرضية للمبادرات المشتركة نحو إصلاح الحكم. كما يشير إلى الانفتاح من قبل البلدية ويحسن مصداقيتها مع الشركاء والمانحين الخارجيين.

الجدول 3: المؤشرات والمؤشرات الفرعية للحكم الحضري	
الإصناف	الفعالية
9. ميثاق المواطنين: حق الوصول للخدمات الأساسية	1. عائدات الحكومة المحلي لكل فرد
10. نسبة المستشارات الإناث	2. معدل الميزانية المتكررة الفعلية وميزانية رأس المال
11. نسبة النساء في المناصب الأساسية	3. تحويلات عائدات الحكومة المحلية
12. سياسة تسعير المياه للفقراء	4. معدل المهمات إلى جمع الضريبة الفعلي
13. حوافر للأعمال غير الرسمية	5. إمكانية توقع التحويلات في ميزانية الحكومة المحلية
	6. مقاييس الأداء المعلنة
	7. استطلاع رضا العملاء
	8. وجود بيان للرؤية
المساءلة	المشاركة
19. الإعلان الرسمي للعقود، العطاءات، الميزانية والحسابات	14. المجلس المنتخب
20. السيطرة بواسطة المستويات الأعلى من الحكومة	15. اختيار رئيس البلدية
21. قواعد السلوك	16. إقبال الناخبين
22. هيئة لشكاوى المواطنين	17. المنتدى العام
23. هيئة مكافحة الفساد	18. الاتحادات المدنية لكل 10000 نسمة
24. الإفصاح عن الدخل والموجودات	
25. التدقيق المستقل المنتظم	

المؤثرون/المساهمون الأساسيون

يتضمن المؤثرون والمساهمون الرئيسيون رؤساء البلديات ومسؤوليها، ممثلين عن المنظمات شبه الحكومية وهيئات تزويد الخدمة، منظمات المجتمع المدني، المؤسسات الأكاديمية والبحثية، ممثلي القطاع الخاص، ممثلي القطاع غير الرسمي (مثل اتحادات التجار غير الشعبية، الخ).

يمكن استخدام نتائج مؤشر الحكم الحضري بشكل مكثف بواسطة صناعات السياسة – ويمكن أن تساعد النتائج الإيجابية في بناء الدعم المجتمعي في حين يمكن استخدام النتائج السلبية لتحليل الموارد إلى نقاط الضعف المعرفة. كما يمكن للمجتمع المدني ووسائل الإعلام استخدام نتائج مؤشر الحكم الحضري لتحسين المشاركة وبناء المساءلة. ويمكن للمانحين والهيئات الدولية الأخرى استخدام النتائج لتحسين استهداف المساعدات، خاصة في منطقة الحكم.

إن بمقدور مؤسسات الحكم المحلي لعب دور أساسي في تجربة مؤشر الحكم الحضري وتنظيم تعلم النظراء وتبادل الممارسات الجيدة. وقد لوحظ هذا، مثلاً، في زمبابوي، حيث لعب اتحاد المجالس الحضرية دوراً محورياً في تنفيذ المؤشر.

صيغة تقارير النتائج

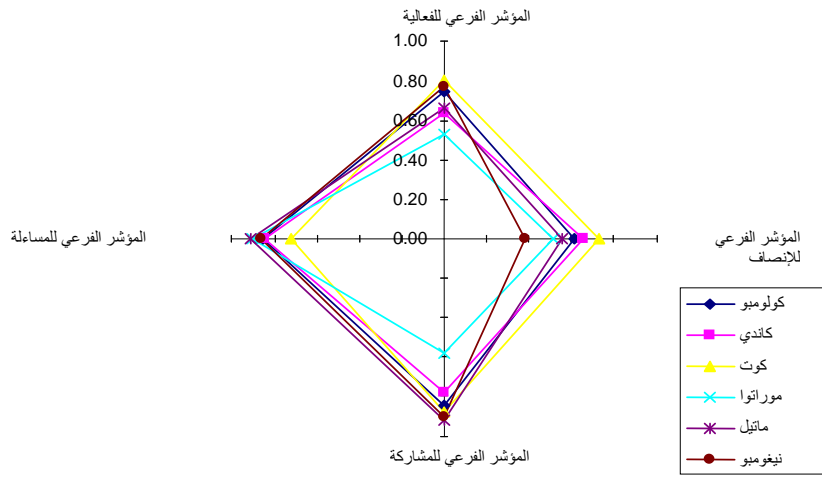
يمكن عرض النتائج بصيغة جدولية، مخطط توضيحي يصف مردودات مختلف المؤشرات الفرعية، أو تقرير وصفي. تعرض نتائج كل مؤشر فرعي في المخطط التوضيحي كمقياس مخصص (على ميزان من 0-1)، مما يسهل المقارنة بين المؤشرات الفرعية الأربعة. ويشير قرب النتائج من 1 إلى جودة أعلى من الحكم (أو ناحية معينة من الحكم، مثل المشاركة أو الفعالية). كما يمكن استخدام المخطط التوضيحي بفاعلية عالية للمقارنة بين المدن (انظر شكل 1 لمثال من سريلانكا).

يستكشف التقرير الوصفي بتفصيل أكبر لماذا تعتبر ناحية معينة من الحكم قوية أو ضعيفة في تلك البلدية على وجه الخصوص، أو أسباب تحقيق بعض المؤشرات قيم مرتفعة أو متدنية. فهو بذلك يتيح مناقشة النتائج والتفسير السياقي لها، إضافة لدمج البيانات التي قد تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه المدينة. كما يساعد في إدراك ثراء آراء وأفكار المساهمين.

التركيز على الجندر

هنالك مؤشران يعالجان المسائل المتعلقة بالجندر بشكل محدد: "نسبة أعضاء المجالس من النساء" و"نسبة النساء في المناصب الرئيسية".

1: المخطط التوضيحي لمؤشر الحكم الحضري لست مدن في سريلانكا



المصدر:

<http://www.undp.org/oslocentre/docs05/cross/4.%20Creating%20Local%20Governance%20Measurements%20-%20Shirani%20Naranga.pdf>

التركيز على الفقر

تهدف الحملة العالمية للحكم الحضري إلى الإسهام صراحة في اجتثاث الفقر من خلال الحكم الحضري المطور. ويعد مؤشر الحكم الحضري أداة تعزز هذا الهدف. كما أن هنالك مؤشران تحت عامل الإنصاف – "وجود سياسة تسعير المياه للفقراء"، و"حوافز للأعمال الشعبية"- يركزان على الفقراء. إلا أن هنالك مؤشرات أخرى تصور الوضع العام على مستوى البلديات، دون التأكيد على وضع المجتمعات أو المواطنين الفقراء.

نقاط القوة

- إن مؤشر الحكم الحضري هو أداة تقييم ذاتي يمكن استخدامها لبدء حوار بين مؤثرين ومساهمين حضريين أساسيين حول أولويات التنمية.
- وعبر توفير تقييمات منفصلة لكل مؤشر فرعي وقيم مخصصة لكل مؤشر، يمكن استخدام هذا المؤشر لتحديد نقاط الضعف الدقيقة في الحكم المحلي، وتحديد الإصلاحات السياسية واحتياجات بناء القدرة بالتشاور مع المساهمين. كما يمكن استخدامه سعياً لمساندة النظراء والمانيين لتحسين نواحي معينة من الحكم.
- لا يتطلب هذا المؤشر موارد مالية كبيرة أو وقتاً للتنفيذ. إن بإمكان ورشة عمل للمساهمين تستمر ليومين أن تولد معظم إجابات الاستبيانات. لكنها تتطلب مجموعة أساسية من المساهمين الملتزمين الراغبين في استكمال الاستبيان وحساب النتائج وإعداد تقرير وصفي وإتاحته لفاعلين آخرين.
- يمكن للطريقة الكمية المساعدة في المراجعة والمراقبة الموضوعية للتقدم عبر الزمن. يقترح برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية جمع مؤشرات الحكم الحضري بفواصل منتظمة لعامين، واستخدامها كجزء من إطار مراقبة وتقييم المدن. لكن ليس هنالك دليل على حدوث ذلك في المدن حيث تم تطبيق المؤشر.

نقاط الضعف

- في حين يساعد مؤشر الحكم الحضري في تقييم ما إذا كانت آليات وعمليات الحكم الحضري التشاركي والمنصف موجودة، لا يتعمق لرؤية مستوى عملها مثلاً، وما مدى فعالية التشاورات العامة أو كيف يتم إجراء استطلاعات المواطنين بشكل متكرر.

- بما أن هذا المؤشر يستخدم معادلات معقدة لتخصيص نتائج كل مؤشر (أي الحصول على قيمة بين 0 و1)، ليس من السهل تغيير المؤشرات أو تطوير مؤشرات محددة بالسياق.
- إن لهذا المؤشر مؤشران فقط يركزان على الجندر. تقيس هذه المؤشرات تمثيل الجندر، لكنها تخفق في قياس نطاق أوسع من مسائل عدم الإنصاف بين الجنسين، خاصة فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية. يؤيد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تحليل الجندر عند توسيع المؤشر وتهيئته محليا. على سبيل المثال، يمكن للمؤشر المتعلق بوجود (نعم/لا) ميدان عام للتشاور الاحتواء على معلومات عن نسبة المشاركين من الإناث. من الأمثلة الأخرى أن يقوم المؤشر المتعلق "باستطلاع رضا العملاء" بالتأكد ما إذا كانت بعض أسئلة هذا المسح تستهدف النساء تحديدا.

التغطية

تم اختبار مؤشر الحكم الحضري ميدانيا في 24 مدينة حول العالم: دوالا، يواندي، لوغا، دكار، إبيادان وإنغو (أفريقيا)، عمان، طنطا، الإسماعيلية (دول عربية)، ناغا سيتي، موراتوا، نيغومبو، متالي، كاندي، كوت (آسيا والمحيط الهادئ)، بريشتينا (أوروبا)، مونتريال، فانكوفر (أمريكا الشمالية)، مونتيديو، كيتو، سانتو أندري، بيامو، غوادالجارا (أمريكا اللاتينية والكاريبي). ومنذ عام 2004، تم تطبيقه في عدة مدن في زمبابوي، الصومال، منغوليا وكوسوفو.

التسلسل الزمني

استهل عام 2000. اختبر ميدانيا عام 2003-2004. والتطبيق جاري.

أين يمكن العثور عليه

http://ww2.unhabitat.org/campaigns/governance/activities_6.asp

<http://www.unhabitat.org/campaigns/governance>

تفاصيل العنوان:

الحملة العالمية للحكم الحضري، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، صندوق بريد 30030، نيروبي، كينيا. هاتف: 7623216-20-254+ ، فاكس: 254-20-7624264+
بريد إلكتروني: governance@unhabitat.org

أدوات/إرشادات مكملة

ورشة عمل مؤشر الحكم الحضري وإرشادات التقييم الذاتي:

<http://www.icnrd5-mongolia.mn/pdf/UGI%20self-assessment%20guidelines.doc>

http://www.unhabitat.org/downloads/docs/2232_55927_Addendum%20-%20Methodology%20Guidelines.doc

جداول وحساب مؤشر الحكم الحضري

http://www.unhabitat.org/downloads/docs/2232_24121_ugi-final-sheet%20may05.xls

معلومات عامة أخرى:

http://www.unchs.org/downloads/docs/2232_80907_UGIndex.doc

http://info.worldbank.org/etools/mdfdb/docs/WP_Janette1.pdf

<http://www.undp.org/oslocentre/docs05/cross/4.%20Creating%20Local%20Governance%20Measurements%20-%20Shipra%20Narang.ppt>

<http://ww2.unhabitat.org/campaigns/governance/documents/Pres2Index.pdf>

2. مقياس الحكم المحلي

المنتج

تحالف التأثير (بما يتضمن PACT- معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا؛ و SNV - منظمة هولندا للتنمية).

التاريخ

تم إطلاق مقياس الحكم المحلي عام 2005 أثناء مختبر الحكم المحلي في بريتوريا، حيث كان هنالك ثلاث شركاء ناشطين في تطوير القدرة للحكم الرشيد وتقديم أفضل للخدمة على المستوى المحلي، قاموا بتحديد الحاجة لتطوير أداة تساعد في تقييم حالة الحكم على المستوى المحلي وفي تحديد احتياجات القدرة للحكم المطور. تم تطوير الأداة الأولية عام 2006 واختبرت في عدة بلدان وأوضاع في أفريقيا. بناء على هذه التجارب، تم تنقيح الأداة عام 2007 وطبقت منذئذ في أكثر من 10 دول بشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية.

الأهداف

إن الهدف الكلي من مقياس الحكم المحلي (المقياس) هو وصف، تحليل وفهم أوضاع الحكم المحلي، من أجل تطوير قدرة المؤثرين المحليين لتشجيع وإدامة الحكم الرشيد والتقديم المنطور للخدمة. وعبر تطبيق الأداة بطريقة تشاركية، تصبح أداة تقييم وبناء للقدرة للحوار الديمقراطي على المستوى المحلي. يهدف مقياس الحكم المحلي بوجه خاص إلى:

- التوصل إلى مقاييس كمية لمؤشرات الحكم الرشيد لإتاحة تحليل مقارن بين مختلف الأوضاع وفهم نشوء عوامل الحكم وتقييم تأثير التدخلات؛ و
- ضمان مشاركة المؤثرين الأساسيين أثناء تصميم نماذج الحكم، إضافة لجمع ومعالجة وتحليل المعلومات المجمع.

قابلية التطبيق

يمكن استخدام مقياس الحكم المحلي في أي سياق للحكم المحلي مع أو بدون الخط الأساسي الكمي وبيانات الأداء، لتقييم (أ) كيف تقدم الحكومة خدماتها للسكان المحليين، و(ب) كيف ترتبط الحكومة المحلية بالمواطنين ومزودي الخدمة الآخرين. كما يمكن استخدامه كجزء من عملية تخصيص أهداف التنمية الألفية. يمكن تهيئة نموذج الحكم الشامل المزود بسهولة لأوضاع وسياقات مختلفة.

أنواع ومصادر البيانات المستخدمة

يمكن تكون بيانات المدخلات نوعية و/أو كمية، ذاتية وموضوعية، ومشتقة من مصادر متعددة للبيانات (مراجعة البيانات والتقارير الأولية أو الثانوية المتوفرة، المقابلات والاستطلاعات مع خبراء القطاعات، أشخاص جيدي الاطلاع على مسائل الحكم المحلي والإقليمين نقاشات المجموعات المركزية والمواطنين بشكل عام- اعتمادا على عينة عشوائية مقسمة إلى طبقات). يعهد بمهمة جمع البيانات لمنظمات محلية تمتلك المهارات والخبرة المطلوبة. إن المعايير المستخدمة يجب أن توفر بشكل مثالي اندماجا من المعايير التي تقيس أداء الآليات الرسمية مقابل المقاييس الوطنية إضافة للمعايير التي تقيس تصور مختلف المساهمين لتعريفهم المثالي "الحكم الرشيد". على سبيل المثال، يمكن لحكم بلدي في جنوب أفريقيا أن يخصص لنفسه نتيجة عالية من "المشاركة" بما أنه تقيّد بالإرشادات الوطنية لاستشارة الشعب قبل تبني خطة تنمية متكاملة، في حين يمكن للمجتمع المدني أن يعطي نفس الحكم نتيجة متدنية نظرا لأن ممارسة التشاور الرسمي كان مجرد شكليات ولم يؤثر على العملية الفعلية لصنع القرار. يساعد مقياس الحكم المحلي في تسهيل حوار عن مختلف تفسيرات "المشاركة الهادفة" بين الشركاء.

المنهجية

يقدم هذا المقياس "نموذجا شاملا للحكم المحلي" يضم 22 معيار فرعي مجمعة تحت خمسة معايير رئيسية للحكم الرشيد: **الفعالية، الشفافية وحكم القانون، المساعدة، المشاركة والمشاركة المدنية، والإنصاف (انظر جدول 4)** وقد تم توفير مؤشرات محددة مع ميزان تسجيل للنقاط لكل من هذه المعايير الفرعية (راجع الجدول 5).

ورغم أن هذا النموذج الشامل يبقى صالحا في سياق أي بلد، فإن من الضروري تحويله إلى "نموذج محدد/محلي" يعكس السياق المحلي والأولويات المحلية. يتولى تطوير هذا النموذج الخبراء والمساهمين المحليين أثناء ورشة العمل الأولى.

الجدول 4: مقياس الحكم المحلي: المعايير والمعايير الفرعية	
الشفافية وحكم القانون	الفعالية
6. وجود وتطبيق إطار قانوني مؤسسي	1. وجود رؤية واضحة وخطط استراتيجية/عملية
7. حصول المواطنين على العدالة	2. القيادة
8. توفر المعلومات والوصول إليها	3. الإدارة المناسبة للموارد المالية
9. حدوث الفساد	4. عملية صنع القرار ذات الصلة بناء على معلومات موثوقة
	5. رضا الشعب إزاء الحصول على الخدمات ونوعية تقديمها
المشاركة والانخراط المدني	المساءلة
15. الإطار المؤسسي	10. الشفافية: إمكانية الوصول للمعلومات وتوفرها، فيما يتعلق بتقديم الخدمات، تخطيط الموارد واستغلالها والنتائج المتحققة
16. مشاركة المواطنين	11. نظام القيود
17. المشاركة المدنية	12. الاستعانة (وجود تدقيقات موضوعية)
	13. سرعة استجابة الحكومة
	14. النزاهة
الإنصاف	
	18. وجود ميثاق أو إطار قانوني يقر بحقوق جميع المواطنين
	19. تكافؤ الفرص في الخدمات الأساسية
	20. تكافؤ الفرص في السلطة
	21. تكافؤ الفرص في الموارد
	22. تكافؤ الفرص في المعيشة

إن "النموذج المحلي" منظمة كشجرة. عند أعلى مستويات الحكم يأتي مؤشر الحكم المحلي، تتلوه المعايير الخمسة الرئيسية. وتحت كل معيار تأتي المعايير الفرعية. وتأتي المؤشرات عند أدنى مستوى. واعتمادا على محددات السياق، قد تتباين النماذج المحلية المطورة في دول مختلفة فيما يتعلق بعدد المستويات في الشجرة. يتم حساب النتائج عند أدنى مستوى بمقارنة القيم الحقيقية (مدخلات البيانات) مع القيم المرجعية (المعايير، المقاييس، المراجع المحلية). ويتم الحصول على نتائج المستويات الأعلى من خلال حساب رياضي للنتائج عند أدنى مستوى باستخدام معايير الترجيح. إن لجميع النتائج نفس نطاق القيم: 0 إلى 100. يقدم الجدول التالي مثالين على مؤشرات تم تطويرها لمنطقة أنوسي في مدغشقر.

الجدول 5: مثالان لمؤشرات تم تطويرها لمنطقة أنوسي في مدغشقر.

المراجع	الملاحظات	المصدر	السنة	القيمة	الشرح	المؤشر
تقرير تخطيط التنمية الإقليمي متوفر بنسخة مطبوعة أو على اسطوانة.	تتمتع منطقة أنوسي بتخطيط إقليمي للتنمية تمت المصادقة عليه في يناير 2005	Pact FTU/S DR	فبراير 2006	10	هل لدى منطقة أنوسي خطة استراتيجية؟ القيمة بين 0 و10، =0 الخطة الاستراتيجية غير موجودة، =5 الخطة الاستراتيجية جارية، =10 الخطة الاستراتيجية استكملت	1.1.1. وجود الرؤية
نتائج الاستطلاع (عينة تمثيلية)		التقرير / المنطقة	فبراير 2006	70	ما هي نسبة السكان الراضية عن نوعية الخدمات المقدمة في منطقة أنوسي؟ =0 لا أحد راض، =50 نصف الأشخاص الذين سئلوا راضين، =100 جميع من سئلوا راضين	1.4.1. الرضا عن نوعية الخدمة

المؤثرون/المساهمون الأساسيون

- تم تحديد منظمة رئيسية في المراحل الأولى من العملية. تلعب المنظمة دورا حيويا طوال العملية، خاصة في إطلاع وإشراك مختلف المؤثرين وفي معالجة البيانات. من بين المساهمين الآخرين في هذه العملية:
- 'العمل' (الحكومة المحلية مثلا)، والمستفيد الرئيسي. يحدد العميل أهداف النموذج وتطبيقه واختيار المساهمين للمشاركة.
 - 'الشركاء الفنيين'، المؤثرين المحليين الذين يعملون بتعاون وثيق مع المنظمة الرئيسية. إن دورهم حيوي خاصة في جمع المعلومات ومعالجة النتائج والتحقق منها.
 - المساهمين الفعليين في عملية الحكم مثل مسؤولي الحكومة المحلية، المجتمع المدني، القطاع الخاص أو زعماء المجتمع المحلي، المشاركين في عملية التقييم الفعلية.

بناء على نتائج مقياس الحكم المحلي، يحدد المؤثرون المحليون الثغرات في الحكم ويقررون الأولويات مما يؤدي إلى إنتاج خطة عمل ونشاطات فعلية لبناء القدرة.

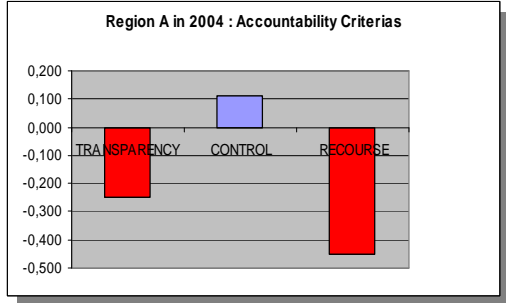
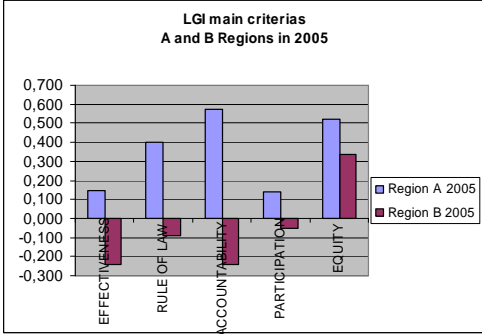
صيغة تقارير النتائج

يتم تحليل البيانات الكمية والنوعية المستنبطة لإنتاج:

الجدول 5: مقياس لتقييم الحكم المحلي	القيمة	أداء الحكم
1. يتم التعبير عن مؤشر حكم محلي يشير إلى نوعية الحكم المحلي إلى حد بعيد على مقياس من -1 إلى +1 (انظر جدول 5). ويتم توليد هذا المؤشر باستخدام منهجية أساسها البرامج تسمح للمنظمات المحلية والسلطات المحلية لإجراء معالجة البيانات بنفسها. يظهر المربع 1 مثلا على مؤشر الحكم المحلي في مدغشقر.	+1	ممتاز
2. إن المردودات (التقارير) الأخرى تظهر نقاط القوة والضعف لوضع حكم محدد ويمكن تمثيلها من خلال نفس مقياس القيم.	+0.75	جيد جدا
تعرض النتائج على المساهمين ويتم تحليلها في منتدى تشاركي. تم يتم إعداد خطة عمل.	+0.5	جيد
	+0.25	جيد بشكل مقبول
	0	متعادل
	-0.25	ضعيف نسبيا
	-0.5	ضعيف
	-0.75	ضعيف جدا
	-1	غير موجود

التغطية

تم إجراء الاختبار الميداني من أبريل إلى يونيو 2006 في 15 موقعا عبر 6 دول (بوتسوانا جنوب أفريقيا، الكامبيرون، الإكوادور، غانا، مدغشقر وتنزانيا). ويمكن ملاحظة النطاق



http://www.impactalliance.org/ev_en.php?ID=11625_201&ID2=DO_TOPIC

2005

-
-
-
-

- ويمكن تطبيقه في أوضاع تفتقر لخط أساسي وبيانات أداء موثوقة وفي أوضاع تتوفر فيها البيانات بشكل كبير. وقد ظهر أن التطبيقات الأخيرة لهذا المقياس إلى جانب ممارسات بطاقات تقارير المجتمع المحلي/المواطنين ناجحة جدا.
- يعتبر مقياس الحكم المحلي أداة تشاركية تشتمل على ممثلين من كافة أقسام المجتمع طوال العملية، مما يعزز الحوار ويبنى الإجماع بين مختلف المؤثرين. إضافة إلى ذلك، تستخدم مؤشرات سياقية تتحدث إلى السكان المحليين. ويسهم كلا العاملين بمستوى عالي من الملكية المحلية. إنه موجه نحو العمل لذا يعتبر أداة تقييم وبناء للقدرة في نفس الوقت، مما يولد فهما وتعاوناً أكبر بين المساهمين في أوضاع الحكم المحلي.
- من منظور الفائدة-التكلفة، يمكن تطبيق الأداة في وضع ضعيف الموارد (مما يؤدي إلى مستويات أدنى من الموثوقية والتمثيل) أو في أوضاع تتطلب مستويات أعلى من الموثوقية وبالتالي قدر أكبر من الجمع المكثف للبيانات الرئيسية مما يزيد تكاليف التطبيق.
- ومنذ 2008، أمكن ترجمة النماذج المخصص المحدد بسهولة إلى نسخة إلكترونية مما أتاح تسجيل النتائج فوراً وتوفير تغذية راجعة لمختلف المجموعات المساهمة.

نقاط الضعف

- يتطلب وكيل رئيسي مطلق على المنهجية ومدرب ومعتمد من قبل تحالف التأثير. يتعين على الوكيل أن يمتلك فهماً جيداً للحكم في السياق المحلي حتى يكون قادراً على تخصيص الأداة بنجاح.
- يتطلب دعماً فنياً ضئيلاً من تحالف التأثير لترجمة النموذج المخصص إلى طراز إلكتروني للتسجيل الفوري للنتائج.

أين يمكن العثور عليه

<http://www.pact.mg/lgb/>

<http://www.pact.mg/lgb/lgb/interface/>

http://www.impactalliance.org/ev_en.php?ID=12698_201&ID2=DO_TOPIC

http://www.idasa.org.za/index.asp?page=output_details.asp%3FRID%3D931%26OTID%3D4%26PID%3D50

تفاصيل العنوان:

فريق التطوير الأساسي لمقياس الحكم المحلي

بول فان هوف، IDASA (جنوب أفريقيا) - pvanhoof@idasa.org.za

بنجي موتجان، IDASA (جنوب أفريقيا) - bmautjane@idasa.org.za

جان مايكل دوفيلز، PACT (مدغشقر) - jmd@pact.mg

نيرينجاكا راماسنجاتفو، PACT (مدغشقر) - nirinjaka@pact.mg

جف كواترسكي، تحالف التأثير (الولايات المتحدة) - jkwaterski@impactalliance.org

أدوات/إرشادات مكملة

نظرة إجمالية على مقياس الحكم المحلي:

http://www.afdb.org/pls/portal/docs/PAGE/JAI/RESOURCE_MATERIALS/COURSE_MATERIALS/LOCAL%20GOVERNANCE%20PRO-POOR%20OUTCOME%2C%20KIGALI%2C%20RWANDA%2C%20%202006/IA%20LOCAL%20GOVERNANCE%20BAROMETER%20JAI%20KIGALI.PPT

http://www.afdb.org/pls/portal/docs/PAGE/JAI/RESOURCE_MATERIALS/COURSE_MATERIALS/LOCAL%20GOVERNANCE%20PRO-POOR%20OUTCOME%2C%20KIGALI%2C%20RWANDA%2C%20%202006/LG%20BAROMETER_PRESENTATION.PPT

دليل عملية التنفيذ لمقياس الحكم المحلي:

http://www.pactworld.org/galleries/resource-center/local_gov_barometer_handbook.pdf

تطبيقات وفائدة مؤشر الحكم المحلي:

http://www.impactalliance.org/ev_es.php?ID=12700_201&ID2=DO_TOPIC

<http://www.pact.mg/lgb/lgb/interface/pages/library/LGB%20Pact.ppt>

<http://www.pact.mg/lgb/lgb/interface/pages/library/ANOSY%20FORM.xls>

مقياس الحكم المحلي وأهداف التنمية الألفية:

http://www.impactalliance.org/ev_en.php?ID=11625_201&ID2=DO_TOPIC

بحث الحكم المحلي وتعزيزه:

http://www.impactalliance.org/ev_en.php?ID=44902_201&ID2=DO_TOPIC

المنتج

المديرية المستقلة للحكم المحلي، أفغانستان

التاريخ

تم إجراء تقييم سريع لحالة أنظمة التقارير على المستوى شبه الوطني في أفغانستان في أكتوبر 2007. كشفت نتائج هذه التقييم من بين أمور أخرى أن إعداد التقارير جرى وفق خطوط عمودية دون المشاركة الأفقية بالتقارير؛ وأن هنالك صيغة قياسية لتقارير العائدات والتقارير المالية، وأن هذه الصيغة لا تمنع قلة التقارير عن العائدات؛ أن صيغ التقارير الحالية لا تعكس مبادئ الحكم الرشيد؛ أن التقارير موجهة نحو النشاطات وليس الأداء أو النتائج؛ أن أنظمة التقارير القائمة لا تتيح تحليل الأداء شبه الوطني ومساءلة الحكومات المحلية وفق أهداف وأولويات التنمية المحلية؛ ووجود دعم محدود من المانحين للحكومات شبه الوطنية لإصلاح آليات التقارير من أجل حكم أفضل. وقد تم تطوير مؤشرات GOFORGOLD ونظام التقارير استجابة لهذه النتائج.

الأهداف

توفر هذه الأداة لمحة عن الحكم على المستوى شبه الوطني وتساعد أوضاع الحكم في الأقاليم، الأفضية، البلديات والقرى وفق علامات هادية ومؤشرات الحكم. وبصورة أكثر تحديداً، يمكن للحكومة الوطنية استخدام مؤشر GOFORGOLD لقياس أداء الحكومة شبه الوطنية، وتحسين تخصيص الموارد وتسوية ميزانيات الأقسام أو خدماتها، كأساس للتعويض الاستراتيجي للحكومة شبه الوطنية ولتحديد الحكم المحلي الرشيد وممارسات التنمية المستدامة. سوف تكون الأقاليم، الأفضية والبلديات قادرة على توضيح المكان الذي أحدث فيه الحكم المحلي تقدماً وأين يعتبر التحسين والدعم ضرورياً. كما يمكن استخدامه من قبل الحكومة المحلية لإظهار المساءلة للمواطنين ولتوضيح أداءها للمواطنين وللحكومة المركزية. أخيراً، يمكن لشركاء التنمية والمانحين استخدام المؤشر لتتبع أداء الحكومة شبه الوطنية وتأثير مبادرات بناء القدرة، وكذلك تركيز المساعدة للحكومات شبه الوطنية التي تسجل نتائج متدنية على المؤشر.

قابلية التطبيق

من المتوقع أن يكون GOFORGOLD قابلاً للتطبيق على كافة مستويات الحكم شبه الوطنية في أفغانستان. ويمكن تطبيقه، عموماً، في أي بلد يخرج من النزاع، بمنحه تركيزاً مميزاً على الظروف الأمنية المحلية كجزء من المنهجية.

أنواع ومصادر البيانات المستخدمة

سوف يستخدم GOFORGOLD بيانات موضوعية مثل إحصائيات وتشريعات المدن والتشريعات الوطنية والبيانات الإدارية المتوفرة حول السكان والميزانيات والإجراءات. ويتم تحويل جميع البيانات إلى بيانات كمية من نوعين - أرقام فردية (يعبر عنها بالمتوسط والمعدلات والنسب المئوية) والمتغيرات الثنائية (يعبر عنها بتقييمات 1/0).

المنهجية

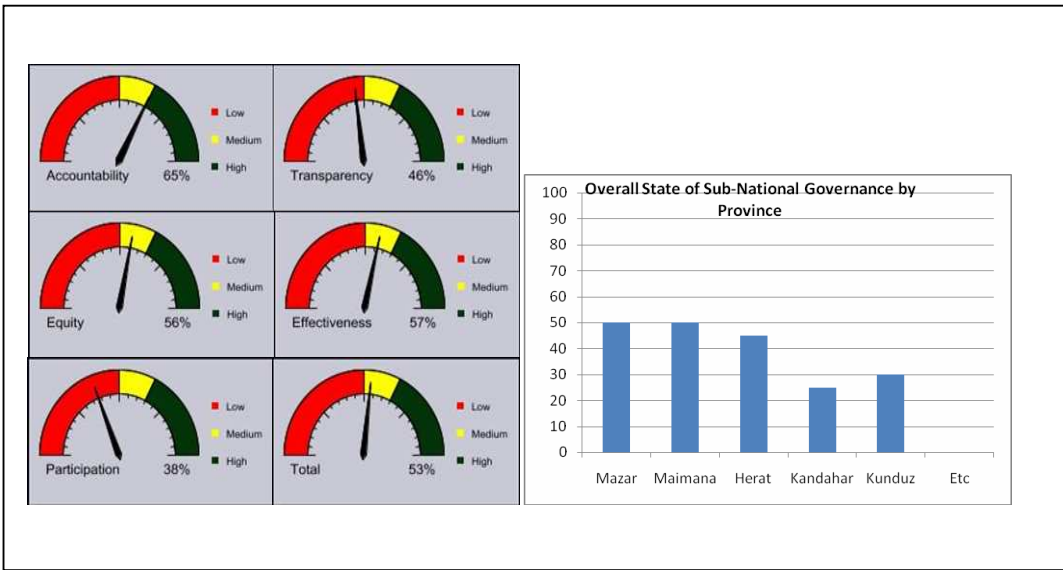
يشتمل مؤشر GOFORGOLD على 25 مؤشر (و60 سؤال عملي) مجمعة تحت سبع مواضيع 'للحكم الرشيد' - التمثيل، المشاركة، المساءلة، الشفافية، الفعالية، الأمن والإنصاف (انظر جدول 6). وتتم تكملة كل مؤشر بمجموعة من الأسئلة العملية. على سبيل المثال، تتم تكملة المؤشر الذي يقيس وجود آلية رسمية لمشاركة المواطنين في صنع القرار بسؤال عملي يقيم مستوى صنع القرار (البلدية/القضاء/الإقليم) الذي تعمل وفقه هذه الآليات (لتقييم التأثير الفعلي لمدخلات المواطنين في عملية صنع القرار).

المؤثرون/المساهمون الأساسيون

من المتوقع أن تضم عملية جمع وتحليل البيانات نطاقاً واسعاً من المساهمين. وسوف يتم جمع البيانات بدعم المساهمين مثل ممثلي، منظمات المجتمع المدني، ممثلي القطاع الخاص وممثلي القطاع غير الرسمي. يوصى بالتحقق من البيانات المجمعة لدى موظفي البلديات، منظمات المجتمع المدني والمجمعات المحلية.

GOFORGOLD	
	PWD

GOFORGOLD



التركيز على الجندر

تم إدراج بضعة مؤشرات محددة عن مساواة الجندر في **GOFORGOLD**. تتضمن هذه "نسبة أعضاء المجالس من النساء" (مع مؤشر فرعي يقيم تناسب المناصب التي تشغلها النساء وتحمل تأثيراً 'حقيقياً' على عمليات صنع القرار المحلي) و"العمل الإيجابي من أجل المرأة"، أي وجود سياسات وبرامج تؤيد الحقوق المتساوية بين المرأة والرجل، خاصة في فرص التوظيف والتدريب. إضافة إلى أن مؤشرات **GOFORGOLD** تخضع للتحليل حسب الجنس (مثلاً، مشاركة الناخبين، عدد الموظفين المدنيين، الخ). وتقتصر المؤشرات الأخرى مؤشرات فرعية حساسة نحو الجندر تخص آليات/إجراءات ذات أهمية خاصة للنساء. على سبيل المثال، يشتمل المؤشر الخاص "بالوقاية من الجريمة والعنف" المقاس وفق "عدد عناصر الشرطة لكل 100000 نسمة"، على مؤشر فرعي يقيم "وجود سياسة تحمي المرأة من العنف". وبالمثل، فإن المؤشر المتعلق "تأمين امتلاك الأرض واستخدامها" يطرح أسئلة عن إقرار حقوق الملكية للمرأة.

التركيز على الفقر

هنالك مؤشر محدد مرتبط بالفقر يهدف لتقييم وجود سياسات أو برامج تأخذ بالحسبان حاجات الأسر الفقيرة، مثل سياسة التسعير المحابية للفقراء (المعونة أو المعونة الكلية). إضافة إلى ذلك، يمكن تحليل النتائج لبعوض النتائج حسب مستويات الدخل لتوفير المعلومات عن العلاقة بين الفقر والحكم المحلي.

نقاط القوة

صيغة استبيانات التقارير سهلة الاستخدام تماماً، وتعرض كل مؤشر بناء على (1) مبادئ الحكم الرشيد المراقبة بواسطة هذا المؤشر؛ (2) تعريفه؛ (3) أهميته إزاء الإطار الاستراتيجي للمديرية المستقلة للحكم المحلي، استراتيجية التنمية الوطنية، وأهداف التنمية الألفية؛ و (4) منهجيته.

تتم تكملة كل مؤشر بعدد من "الأسئلة العملية"، مما يتيح مزيد من التقييم الشامل. على سبيل المثال، تتم تكملة المؤشر الذي يقيم وجود (نعم/لا) هيئة لشكاوى المواطنين بأسئلة عن ما إذا كان قد تم تعيين أي مسؤول لاستقبال الشكاوى والرد عليها (بما أن مجرد وجود هيئة لا يعني ضمان تفعيلها)، وبسؤال آخر عن نسبة الشكاوى المرفوعة التي تمت معالجتها (بما أن مجرد وجود هيئة لا يعني ضمان أنها تتخذ الإجراءات لتلبية مظالم المواطنين). يمكن تصميم هذه الأسئلة العملية لبيانات بلدان محددة. إن لهذه المنهجية أيضاً قسماً مميزاً يقيم مبدأ "الأمن"، الذي سيكون مفيداً لبدان أخرى في أوضاع تتلو الحرب. وهنالك مؤشرات مقترحة لقياس نوعية آليات حل النزاعات، مستوى الوقاية من الجريمة والعنف والمخاوف الأمنية المتعلقة بالحدود الإقليمية واستخدام الأرض وتملكها.

نقاط الضعف

لم تحدد حيث لم يتم استطلاع الأداة بعد.

أين يمكن العثور عليه

هذه المبادرة قيد التطوير حالياً والوثائق الوحيدة المتوفرة هي مسودات داخلية ليست متاحة على إلكترونيا بعد. يمكن العثور على نسخة من مسودة المنهجية على بوابة تقييم الحكم (www.gaportal.org) أو يمكن الاتصال بمركز أوسلو للحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مباشرة على (oslo.governance.centre@undp.org).

تفاصيل العنوان:

استراتيجية أفغانستان للتنمية الوطنية

قصر غولخان، سبدرات،

كابيل، أفغانستان

بريد إلكتروني: info@ands.gov.af

هاتف: 0093(75).2014821

أدوات/إرشادات مكملة

ليست متوفرة بعد.

4. دليل تقييم الديمقراطية المحلية

المنتج

المعهد الدولي للديمقراطية والعون الانتخابي

التاريخ

في عام 2001، نشر المعهد دليل بعنوان "الديمقراطية على المستوى المحلي: دليل المعهد الدولي للديمقراطية والعون الانتخابي عن التمثيل، المشاركة، إدارة النزاعات والحكم". مثل ذلك دليلا شاملا للسلطات المحلية والمجتمع المدني ومجتمع المانحين الدوليين عن موضوع الديمقراطية المحلية. وكجزء من عمله الموضوعي حول الديمقراطية على المستوى المحلي، طور المعهد كذلك عددا من الأدوات المصممة لمساعدة الممارسين ومزودي المساعدة في دعم التنمية الديمقراطية على المستوى المحلي. وتعتبر منهجية تقييم الحكم المحلي أداة مماثلة تم تطويرها في 2002-2003.

الأهداف

- إن الغاية من دليل تقييم الديمقراطية المحلية هو مراجعة وتحديد نوعية الديمقراطية التمثيلية والتشاركية في مدينة معين بشكل نظامي. ويهدف على وجه الخصوص إلى:
- تزويد مسؤولي البلديات والإداريين والشركاء (مثل المنظمات غير الحكومية) والزعماء المدنيين بأداة عملية لإجراء تقييمات ذاتية للحياة الديمقراطية في مدينتهم؛
 - تحديد نقاط القوة والضعف الرئيسية للحياة الديمقراطية وكيف يمكن تدعيم نقاط القوة وتصحيح نقاط الضعف؛
 - استقصاء الإسهامات التي تقدمها الديمقراطية المحلية أو ديمقراطية مستوى المدن نحو التدعيم الكلي للديمقراطية في المجتمعات المتحولة نحو الديمقراطية؛
 - حفز مزيد من التفكير بشأن طرق تحديد ووصف أفضل الطرق لإنشاء وممارسة الديمقراطية المحلية؛ و
 - منح الغرباء مثل المراجعين النظراء أداة لإجراء تقييمات مستقلة وغير منحازة للحكم الديمقراطي على مستوى المدينة.

قابلية التطبيق

يجري حاليا تطبيقه أساسا في أفريقيا والمنطقة العربية، لكن يمكن استخدامه في أي مكان من العالم.

أنواع ومصادر البيانات المستخدمة

إن المعلومات اللازمة لهذا التقييم موضوعية وذاتية. وتتم عملية جمع البيانات الرئيسية عبر الاجتماعات، ورش العمل، المقابلات والمناقشات التي تجريها الفرق المحلية. تستخدم البيانات المتوفرة علنا من المصادر الوثائقية للتحقق من المعلومات الذاتية.

المنهجية

يتألف تقييم الديمقراطية المحلية من 15 'منطقة تقييم' مجمعة تحت ثلاثة أفكار: المدينة في السياق، نوعية الديمقراطية التمثيلية ونوعية الديمقراطية التشاركية (انظر الجدول 7). يتم تقييم كل من هذه المناطق الخمسة عشر بناء على قائمة مفصلة من الأسئلة. يعد الدليل استبيانا تفاعليا يطبق عبر البحث التشاركي الذي يعول على معرفة وثيقة بالمؤسسات المحلية. ويتم تقييم كل موضوع على أساس مجموعة شاملة من الأسئلة.

نموذجيا، تتكون فرق التقييم من ممثل عن الاتحاد الوطني للبلديات المحلية، وممثل عن السلطة المحلية، وأكاديمي مع خبرة في الإدارة العامة وفرد من المجتمع المدني. بعد استكمال الاستبيان، يوحد فريق التقييم النتائج في تقرير ويناقشها بشكل نقدي، ويحدد المناطق التي تظهر إجماعا أو لا تظهره. ويتم تحديد المشاكل البارزة في كل منطقة، وتقدم التوصيات بواسطة الفريق على شكل "خطة عمل" لتحسين الديمقراطية المحلية.

الجدول 7: مواضيع ومؤشرات تقييم الديمقراطية المحلية

1. المدينة في السياق

1. الخصائص الجغرافية والمكانية
2. مؤشرات الديمغرافيا، العلاقات الاجتماعية والتنمية البشرية
3. البنية الاقتصادية وتمويل البلديات
4. حقوق الإنسان والأمن الإنساني

2. الديمقراطية التمثيلية

5. الأطر الوطنية والقانونية
6. تصميم وأداء النظام الانتخابي
7. نظام الأحزاب
8. تقييم المسؤولين المنتخبين
9. إدارة الانتخابات
10. تقييم مشاركة الناخبين

3. الديمقراطية التشاركية

11. السلطات المحلية والديمقراطية التشاركية (الانفتاح، النزاهة، الشفافية، سرعة الاستجابة، المساءلة)
12. المجتمع المدني، القطاع الخاص، المجتمع الدولي ووسائل الإعلام
13. أشكال وطرق الاتصال بالمواطنين
14. تقييم الاتصال بالمواطنين
15. الاستفتاءات ومبادرات المواطنين

المؤثرون/المساهمون الأساسيون

تم تصميم الدليل أساسا لاستخدامه بواسطة المطلعين على مسائل ومفاهيم الحكم المحلي. ويتم تسهيل التقييم عادة بواسطة منظمة مستقلة خارجية. نمودجيا، تتكون فرق التقييم من ممثل عن الاتحاد الوطني للبلديات المحلية، وممثل عن السلطة المحلية، وأكاديمي مع خبرة في الإدارة العامة وفرد من المجتمع المدني.

صيغة تقارير النتائج

- يتم عرض نتائج الاستبيان في تقرير وصفي يتألف من أربعة أقسام رئيسية:
- المدينة في السياق (يتضمن الجغرافيا والسمات المكانية، الديمغرافيا والعلاقات الاجتماعية، القاعدة الاقتصادية وتمويل البلديات، حقوق الإنسان والأمن الإنساني)
 - الديمقراطية التمثيلية (تتضمن المؤسسات والعمليات)
 - الديمقراطية التشاركية (تتضمن المؤسسات والعمليات)
 - استنتاجات وتوصيات

يقدم المربع 2 مقتطف من تقرير وصفي في لوساكا، زامبيا.

المربع 2: ملخص تقرير - تقييم الديمقراطية المحلي في لوساكا، زامبيا
تتعلق الأقسام أدناه بشكل وطرق الاتصال بالمواطنين (13) وتقييم الاتصال بهم (14) (الديمقراطية التشاركية)

التقييم يرجى التمييز بعلامة X			اي الأشكال التالية من الاتصال بالمواطنين تم استخدامه في الشهور 12 الأخيرة؟
لم يستخدم مطلقا	استخدم بين مرة وثلاث مرات	استخدم أكثر من ثلاث مرات	
معلومات عامة			
X			13.1 توزيع المواد المطبوعة (المنشورات، النشرات، الخ) على الشعب
X			13.2 الإطلاع المنتظم لوسائل الإعلام
	X		13.3 تقديم وعروض عامة
X			13.4 برامج مجدولة في وسائل الإعلام المحلية
X			13.5 تطبيقات حاسوبية مثل المواقع الإلكترونية والبريد الإلكتروني
			13.6 بث مجهز عن اجئثات ومنع الأمراض، مثل الكوليرا أخرى:
			استشارة العامة
X			13.7 اجتماعات تشاورية
	X		13.8 منتديات المجتمع المحلي
	X		13.9 استطلاعات عامة
			13.10 لا يوجد أخرى:
صنع القرارات العامة			
X			13.11 مجموعات عمل ومجموعات تركيز
X			13.12 ورش عمل عامة
			تنفيذ تعاوني
	X		13.13 الشراكات العامة-الخاصة أو الشراكات العامة-غير الحكومية
			13.14 مشاركة المنظمات غير الحكومية أخرى:

إن عمليات الاتصال بالمجتمع المحلي هامة جدا لعمليات مجلس المدينة. وتعتبر العملية التشاركية المجتمعية أكثر الوسائل فاعلية للاتصال بالمجتمع المحلي حيث تبنى في برامج المنظمات المجتمعية، برامج المنظمات غير الحكومية. فالمجتمع ليس منخرطاً في صنع القرار مباشرة فقط، بل يشارك أيضاً في تنفيذ ومراقبة البرامج. باختصار، هي طريقة متدرجة من الأسفل إلى الأعلى. وكانت الطريقة الأقل فاعلية هي تلك المهجورة الآن التي بموجبها كانت جميع القرارات تتخذ بواسطة المراكز المدنية دون التشاور مع الأشخاص المتأثرين. أدى ذلك إلى انعدام ملكية البرامج أو المشاريع وبالتالي التخريب المتعمد واللامبالاة إزاء دفع الرسوم والضرائب تعمل المنظمات المجتمعية/المنظمات غير الحكومية مع السلطات الحكومية معاً. ومعدل مشاركة المواطنين في الاتصال بالمجتمع جيد نسبياً، لكن المنظمات المجتمعية/المنظمات غير الحكومية تكافح لضمان مستوى أعلى بكثير. إن العائق الأساسي لمشاركة المواطنين هو الفقر، الذي يسهم بدوره في الأمية وانعدام الاهتمام بنشاطات المجتمع. تتمثل مهمة مجلس مدينة لوساكا في توفير خدمات بجودة عالية وتعزيز البنية بمشاركة المساهمين، من أجل تحسين نوعية الحياة لمن يعيشون في لوساكا ويعملون فيها أو يزورونها أو يقيمون أعمالاً فيها. إن فقد تم تطويرها من خلال استشارات واسعة مع قطاعات المجتمع المحلي للوساكا. من المفترض أن تعمل الخطة الاستراتيجية الخمسية على تعزيز إمكانيات تحقيق هذه الرؤية. تم القيام بذلك للتأكد من أن أهداف المدينة تأخذ بالحسبان أولويات المجتمعات المحلية، خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات.

المصدر: http://www.idea.int/publications/dll_africa/upload/Full_Report.pdf

التغطية

تم اختياره استطلاعاً في شرق وجنوب أفريقيا: غابورون (بوتسوانا)، لوساكا (زامبيا)، موانزا (تنزانيا) ونيروبي (كينيا)، وفي مدن مختارة بأربعة دول عربية: مصر، المغرب، اليمن والأردن

التسلسل الزمني

استهل واختبر بين 2002 و2004. وهو جاري حالياً.

التركيز على الجندر

يولي الدليل اهتماماً خاصاً بمسائل الجندر فيما يتعلق بوجود معايير ومقاييس تضمن تمثيل الجندر وشموله في مؤسسات الحكومة المحلية (القسم 5 عن الأطر الوطنية والقانونية)؛ نسبة المرشحات النساء في الانتخابات (القسم 7 عن نظام الأحزاب)؛ وتمثيل الجندر في إقبال الناخبين (القسم 10 عن تقييم مشاركة الناخبين). من المتوقع، إضافة إلى ذلك، تحليل البيانات المتعلقة بمؤشرات الديمغرافيا، العلاقات الاجتماعية والتنمية البشرية والبنية الاقتصادية (في القسم الذي يركز على سياق المدينة) حسب الجندر.

التركيز على الفقر

غير صريح. إن المؤشر الوحيد الذي يعالج الفقر صراحة هو في قسم "المدينة في السياق"، ويقاس نسبة سكان المدينة الذي يعيشون تحت خط الفقر.

نقاط القوة

- رغم مستوى التفاصيل في الاستبيان، توجي إجراءات دليل تقييم الديمقراطية المحلية أن بالإمكان تنفيذه بطريقة أقل استهلاكاً للوقت، تركز على مجموعة فرعية من الأسئلة فقط. في غابورون على سبيل المثال، كان تخطيط حالة الديمقراطية المحلية نتاج ورشة عمل للمساهمين استمرت ليومين.
- يوفر الدليل أيضاً دليل تدرجي حول كيفية ترجمة نتائج استبيان التقييم إلى توصيات لتحسين الديمقراطية المحلية.

نقاط الضعف

- يركز الدليل على تقييم بنى الديمقراطية المحلية (مع تركيز على الانتخابات، الأحزاب السياسية، الانخراط المدني، الخ) ولهذه المنهجية نطاق أكثر محدودة من منهجيات تقييم الحكم المحلي الأوسع.
- توجي نتائج الاختبارات الاستطلاعية بأن على ممارسة تقييم الديمقراطية المحلية التحديد بمزيد من الموضوع كيف يمكن لتحسين في نوعية الديمقراطية أن يؤدي مباشرة إلى تحسين في نوعية الحياة.

أين يمكن العثور عليه

[http://www.idea.int/democracy/upload/Local Dem Assessment Guide.pdf](http://www.idea.int/democracy/upload/Local_Dem_Assessment_Guide.pdf)

تفاصيل العنوان:

المعهد الدولي للديمقراطية والعمون الانتخابي
سترومسبورغ إس إيه 103 34 ستوكهولم
السويد

هاتف: +46 8 698 3700 ، فاكس: +46 8 20 24 22

بريد إلكتروني: info@idea.int

أدوات/إرشادات مكملة

الديمقراطية على المستوى المحلي في شرق وجنوب أفريقيا: لمحات عن الحكم

http://www.idea.int/publications/dll_africa/upload/Full_Report.pdf

الديمقراطية على المستوى المحلي: دليل لجنوب القوقاز

http://www.idea.int/publications/dll_caucasus/upload/English_text.pdf

[Democracy at the Local Level: The International IDEA Handbook on Representation, Participation, Conflict Management and Governance:](#)

http://www.idea.int/publications/dll/upload/DLL_full_book.pdf

"مؤشرات للحكم المحلي في أفريقيا: نتائج من تقييمات حديثة – خبرة معهد الديمقراطية والعمون الانتخابي" (ورشة عمل عن الحكم المحلي وخفض الفقر في أفريقيا، 2005، تونس):

http://www.afdb.org/pls/portal/docs/PAGE/JAI/RESOURCE_MATERIALS/COURSE_MATERIALS/LOCAL%20GOVERNANCE%20AND%20POVERTY%20REDUCTION%20CD/HAMDOK%20PP%20REVISED%20EN.PPT

7. مؤشر الحكم (إندونيسيا)

المنتج

شراكة كاميتران، معهد بحوث إندونيسي مستقل

التاريخ

تم تطوير المؤشر في إندونيسيا في سياق سياسة الحكم الذاتي الإقليمي وعملية اللامركزية، مما أدى إلى تباينات ملحوظة في "نوعية" الحكومات المحلية. أدى انعدام البيانات الشاملة والدقيقة لتحري هذه التباينات في نوعية الحكم عبر الأقاليم إلى قيام كاميتران بتطوير مؤشر حكم سيتم تطبيقه في كل إقليم، مما يتيح ليس فقط المقارنات عبر الأقاليم بل أيضا لتعليم متبادل ونشر للممارسات الجيدة.

الأهداف

- يضم مؤشر الحكم أهداف كلية من أجل
- توفير تقييم حسييف شامل من ناحية منهجية لأداء الحكم في جميع أقاليم إندونيسيا؛
- تصنيف أداء الحكم في جميع الأقاليم الإندونيسية بناء على تقييمات مستقلة في 4 "مناطق للحكم": الحكومة، البيروقراطية، المجتمع المدني والمجتمع الاقتصادي؛
- توفير قاعدة أدلة للحكومات المحلية والمجتمعات المحلية وشركاء آخرين لهم صلة بذلك (بما يتضمن الحكومة المركزية) للمساعدة في توجيه سياسات الحكم وبرامج تطوير القدرة على المستوى المحلي.

قابلية التطبيق

إن هذه الطريقة قابلة للتطبيق حيث يرغب المساهمون في تقييم "الحكم" المعرف كتفاعلات على المستوى المحلي بين المنصب السياسي، البيروقراطية، المجتمع المدني والمجتمع الاقتصادي.

أنواع ومصادر البيانات المستخدمة

إن المعلومات كمية أساسا. وهي مكونة من بيانات ذاتية وأخرى موضوعية. يتم الحصول على البيانات الذاتية عبر المقابلات المنظمة لأشخاص جيدي الإطلاع (إرشادات لمقابلة مزودة في حزمة المنهجية)، تقع في مجموعتين: أولئك الفاعلين جدا في عمليات الحكم المقيمة (ممثلين عن الحكومات المحلية، البيروقراطية، المجتمع الاقتصادي والمجتمع المدني) وأولئك المؤثرين غير المباشرين لكن يحتفظون ببعض التفاعل معها، أو هم معنيون بنوعية الحكم (الأكاديميون والصحفيون). تتكون البيانات الموضوعية من بيانات إحصائية، بيانات موازنة، خطة التنمية المحلية، برنامج التشريع المحلي، المواقع الإلكترونية، سجلات اجتماع التنسيق، التدقيقات، مؤشر التنمية البشرية، الخ. حتى نحدد أكثر، يتم جمع البيانات لمجال الحكومة من السكرتارية الإقليمية والبرلمان الإقليمي. بالنسبة لمجال البيروقراطية، تجمع البيانات من مكاتب الصحة المحلية، التعليم، الشؤون الاجتماعية وتحصيل العائدات، الخ.

المنهجية

إن المؤشر منظم في أربعة مجالات، 8 وظائف، 6 مبادئ و75 مؤشرا. يعرض الجدول 10 توزيع المؤشرات وفق مختلف المجالات والوظائف.

الجدول 10: توزيع المؤشرات وفق مختلف المجالات والوظائف		
المجال	المهمة	عدد المؤشرات
الحكومة	الإطار التشريعي	9
	مخصصات الموازنة	14
	تنسيق التطوير	10
البيروقراطية	تحصيل العائدات	6
	الخدمات العامة	8
	تنظيم الاقتصاد	6
المجتمع الاقتصادي	عطاءات الحكومة وتنفيذ المشاريع	9

13	التأييد	المجتمع المدني
75	الإجمالي	

يتباين عدد المؤشرات من وظيفة إلى أخرى، حيث تمت ترجمة مبادئ الحكم الرشيد فقط التي تعتبر وثيقة الصلة بالوظيفة المقيمة إلى مؤشرات. يقدم الجدول التالي مثالا على مؤشرات لكل من المبادئ الستة، في حين يظهر المجال والوظيفة التي يهدف لتقييمها.

الجدول 11: مثال على مؤشر واحد لكل من المبادئ الستة، مع إشارة إلى المجال والوظيفة التي يهدف إلى تقييمها			
المبدأ	المؤشر	المجال	الوظيفة
المشاركة	مستوى مراقبة المجتمع لتنفيذ عطاءات مشاريع الحكومة	المجتمع المدني	التأييد
النزاهة	مستوى التمييز فيما يتعلق بتنسيق المحافظ مع القضاء/المدن	الحكومة	تنسيق التطوير
المساءلة	امتثال الشركات لأنظمة القوى العاملة في تنفيذ مشاريع الحكومة، أي تلبية أجور العمل لمقياس الحد الأدنى من الأجور	المجتمع الاقتصادي	عطاءات الحكومة وتنفيذ المشاريع
الشفافية	يمكن الوصول إلى منشورات أنظمة الحكم وأنظمة المحافظين عبر الويب	الحكومة	الإطار التشريعي
الفعالية	استكمال مشروع الحكومة ضمن مواعيد متفق عليها	المجتمع الاقتصادي	عطاءات الحكومة وتنفيذ المشاريع
الفعالية	وجود/غياب الاتفاقيات الناشئة من اجتماعات التنسيق بين المحافظ ورؤساء الأفضية	الحكومة	تنسيق التطوير

يوفر الجدول 12 مثالا لمؤشر واحد لأداة جمع البيانات الموضوعية:

الجدول 12: نموذج لنمط جمع البيانات الموضوعية						
الرقم	الرمز	المؤشر	بند البيانات	البيانات	النتيجة	المرجع
1.	C1A1 (المجتمع المدني/ المساءلة)	وجود أو غياب تدقيق منظم للتقرير المالي لثلاث منظمات كبرى من المجتمع المدني تعمل في مجال تمكين المجتمع	تدقيق التقرير المالي لمنظمة المجتمع المدني الأولى	موجودة/غائبة	1 = ليس هنالك تدقيق مالي للثلاثة	
			تدقيق التقرير المالي لمنظمة المجتمع المدني الثانية	موجودة/غائبة	2 = هنالك تدقيق مالي لمنظمتين واحدة فقط	
			تدقيق التقرير المالي لمنظمة المجتمع المدني الثالثة	موجودة/غائبة	2 = هنالك تدقيق مالي للمنظمات الثلاث	

يوفر الجدول 13 مثالا لسؤال مؤشر واحد لأداة المراجعة لأشخاص جيدي الإطلاع:

الجدول 13: مثال على سؤال لمقابلة من هم جيدي الإطلاع						
الرقم	الرمز	المؤشر	السؤال	الجواب	ملخص الإجابات/الأسباب	
3	G3A1 (الحكومة/ مبدأ المساءلة)	مستوى تنفيذ مهام البرلمان الإقليمي في السيطرة على المحافظ	1. إن أحد مهام البرلمان الإقليمي هو السيطرة على الحكومة في الإقليم. ما هو رأيك عن السيطرة المبذولة بواسطة البرلمان الإقليمي؟ هل تم تنفيذها أم لا؟	تم تنفيذها لم يتم تنفيذها بعد		

		2. إذا تم تنفيذها، ما هو نوعية/فعالية هذه السيطرة؟ هل مارس البرلمان الإقليمي وظيفة السيطرة هذه بطريقة موضوعية؟		
	1 = لا يوجد وظيفة سيطرة			
	2 = وظيفة سيطرة قليلة لكن بموضوعية منخفضة			
	3 = وظيفة سيطرة مع موضوعية متوسطة			
	4 = وظيفة سيطرة مع موضوعية جيدة/مرتفعة			

المؤثرون/المساهمون الأساسيون

تم تسهيل كل تقييم إقليمي بواسطة باحث مستقل من شراكة كاميتران، الذي كان مسؤولاً عن إجراء المقابلات وجمع البيانات الثانوية وإعداد "ملف إقليمي" تتم إتاحتها ومناقشته في المنتدى الاستشاري المحلي. تورد حزمة المنهجية 32 شخصاً جيدي الاطلاع لمقابلتهم (مثلاً، موظف يعمل في السكرتارية الإقليمية، موظف من كل من الهيئات البرلمانية المتعلقة برفاه الشعب، وبالاقتصاد/الصناعة/التجارة، وبالميزانية المحلية والنفقات، صحفي من وسائل الإعلام الأكثر شهرة في الإقليم، أكاديمي وهو مصدر بالنسبة للحكومة المحلية، ممثل عن غرفة التجارة الإقليمية، ممثل عن منظمات المجتمع المدني شارك في التشاور مع الحكومة المحلية، الخ).

صيغة تقارير النتائج

يعبر عن المؤشر النهائي بصيغة ملف عن الحكم الديمقراطي كما هو موضح في الجدول التالي، حيث النقاط بين 1 و10:

الجدول 1,DL4: ملف الحكم الديمقراطي للإقليم X

الإقليم X: مؤشر الحكم الكلي: 4.4

مناطق المؤشر	المشاركة	النزاهة	المساءلة	الشفافية	الفعالية	الفاعلية	
الحكومة	3.9	5.5	2.6	5.4	2.8	3.3	4.4
البيروقراطية	4.0	5.3	5.3	1.0	2.5	5.7	6.8
المجتمع المدني	5.4	4.0	7.0	7.0	3.9	5.8	4.9
المجتمع الاقتصادي	4.5	5.5	4.0	5.5	5.5	1.0	5.5

التركيز على الجندر

ضئيل جداً. ضمن منطقة "الحكومة"، يقيم أحد المؤشرات مستوى المشاركة السياسية للنساء في البرلمان الإقليمي بقياس نسبة البرلمانيين من النساء.

التركيز على الفقر

في حين أن الهدف الكلي لإطار التقييم هو قياس نوعية وعدالة صياغة السياسة وعمليات تنفيذ السياسة (كدليل على النوعية ونتائج التنمية المنصفة)، لا تحتوي المؤشرات على بعد واضح عن الفقراء.

نقاط القوة

- منهجية شاملة جدا تدمج بين كل من مصادر البيانات الموضوعية والذاتية، مع تعليمات مفصلة للمستخدمين وأدوات جمع البيانات الجاهزة (مثلا، نماذج جمع البيانات مع معايير تسجيل النقاط، الأسئلة الموجهة للمقابلات، الخ).
- مؤشرات عملية جدا تولد البيانات التي يمكن استخدامها بسهولة بواسطة صناعات السياسة المحليين، وتشير إلى عيوب محددة في عمليات الحكم المحلي
- تستقي من نطاق مكثف من مصادر البيانات الموضوعية من مصادر حكومية وإدارية متاحة بسهولة لكن نادرا ما تستخدم في التقييمات الأخرى للحكم المحلي.

نقاط الضعف

- منهجية مفصلة تستقي من مخرين ومصادر متعددة للبيانات، في حين تضمن صرامة منهجية وتتطلب مقدارا كبيرا من الوقت وبحث معمق
- تتطلب تهيئة البلد، حيث تشير عدة مؤشرات لمؤسسات وممارسات محددة بإندونيسيا

التغطية

جميع الأقاليم الإندونيسية

التسلسل الزمني

2008 جارية.

أين يمكن العثور عليه

المبادرة ليست متوفرة إلكترونيا بعد. يمكن العثور على نسخة من مسودة المنهجية على بوابة تقييم الحكم (www.gaportal.org) أو يمكن الاتصال بمركز أوسلو للحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مباشرة على (oslo.governance.centre@undp.org).

تفاصيل العنوان:

شراكة كاميتران

جيه أي. براويجايا الثامنة رقم 7

كيبايوران

هاتف: +62-21-727 99566

فاكس: +62-21-722 5667 ، بريد إلكتروني: info@kemitraan.or.id